مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9535

الخميس، 25 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة برودهيرست إستيفال	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيدة صديق
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2024/62)

رسالة مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/79)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2024/62)

رسالة مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/79)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وهايتي وكينيا وسانت لوسيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، ومعالي السيد روبرتو ألفاريس غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة تيرانا حسن، المديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/62، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والوثيقة S/2024/79، التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئة فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

(تكلمت بالإنكليزية)

لا تزال هايتي تعاني من تزايد نطاق العنف بسبب الارتفاع غير المسبوق في عمليات الاختطاف والاغتصاب وغيرها من الجرائم التي ترتكبها العصابات المسلحة، والتي تؤثر بشكل متزايد على سبل عيش الناس وتقوض الأنشطة الإنسانية. ولا يسعني أن أبالغ في التشديد على خطورة الحالة في هايتي، حيث وصلت العديد من الأزمات التي طال أمدها إلى مرحلة حرجة.

وفي العام الماضي، وثق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أكثر من 400 8 ضحية مباشرة لعنف العصابات، بما في ذلك الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا أو اختطفوا، بزيادة نسبتها 122 في المائة مقارنة بعام 2022. وسقط 83 في المائة من القتلى والجرحى في العاصمة، وامتد العنف أيضا إلى مناطق أخرى، وتحديدا أرتيبونيت. وشنت العصابات في جنوب العاصمة هجمات واسعة النطاق للسيطرة على المناطق الرئيسية وهي تواصل استخدام العنف الجنسي بصورة منهجية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما يعرض النساء والفتيات من اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 12 عاما للخطر. ومنذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9449)، أوردت التقارير مقتل ما لا يقل عن 75 شخصا على يد حركات العدالة الأهلية التي برزت دفاعا عن النفس ضد العصابات. ويجعل العنف والنزوح وفقدان سبل العيش آلاف الأطفال عرضة للتجنيد من قبل العصابات.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل من أجل تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، مع التركيز بشكل خاص على الأداء والتدريب القائمين على المعلومات الاستخبارية. غير أن معدلات التناقص المرتفعة قد استمرت، الأمر الذي يزيد من تقليص قدرة الشرطة على التصدي لعنف العصابات والحفاظ على الأمن. وعلى الرغم من أن 795 مجندا جديدا سينضمون إلى الشرطة الوطنية بمجرد تخريج الدفعة الثالثة والثلاثين من أكاديمية الشرطة في آذار/

مارس، فإن الفجوة في التوظيف لا تزال مقلقة بالنظر إلى أن حوالي 600 1 ضابط شرطة تركوا القوة في عام 2023، وفقا للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة.

(تكلمت بالفرنسية)

خلال الأشهر القليلة الماضية، بذلت الحكومة والمجتمع الدولي جهودا جديرة بالثناء لزيادة دعمهما للشرطة الوطنية الهايتية. ويشمل ذلك زيادة بنسبة 13 في المائة في مخصصات الشرطة في ميزانية الدولة للفترة 2023-2024، فضلا عن توفير معدات الوقاية الشخصية والمركبات المدرعة والأسلحة. وبفضل المانحين المتعددي الأطراف والمشورة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وُفّرت وسائل النقل والمعدات المكتبية ومواد التحقيق والتدريب لبناء القدرات لأكثر من 400 فرد من أفراد الشرطة؛ وزادت قدرة الشرطة على التنقل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع تسليم 20 مركبة للدوريات و 250 دراجة نارية تم شراؤها من خلال البرنامج المشترك – الصندوق المشترك للتبرعات – الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبغية وضع إجراءات عملية، يجري مكتب الأمم المتحدة المتكامل مشاورات وثيقة مع السلطات الوطنية الهايتية لتحسين فهمه لتوقعاتها فيما يتعلق بالأثر المحتمل الذي يمكن أن يحدثه نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات التي أذن بها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة، تجري المؤسسات الوطنية، بما فيها الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، مناقشات بشأن أوجه التآزر المحتملة بين المساعدة الدولية والجهود الجارية للحد من العنف.

(تكلمت بالإنكليزية)

وسأواصل تشجيع جميع أصحاب المصلحة الهايتيين على الإعداد بفعالية لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، مع إنشاء آليات التنسيق اللازمة لنجاحها. وثمة أهمية قصوى لأن تتقيد البعثة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وأن تنشئ آليات قوية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب أن تشارك البعثة بخبراء في وحدة الاتصال التي أنشأها مؤخرا الفريق القطري للعمل الإنساني، بهدف كفالة اتساق الإجراءات والترويج للمبادئ الإنسانية وحماية المدنيين.

وأناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تسهم بسخاء لضمان نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي في وقتها.

ولئن كان تحسين الحالة الأمنية أمرا أساسيا لكسر حلقة الأزمات في هايتي، فإن الاستقرار الطويل الأجل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية شاملة ومملوكة وطنيا. وأود أن أشيد بالجهود التي يبذلها فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية للمساعدة في تقريب وجهات النظر السياسية المختلفة. وكما أشار الفريق عقب زيارته الأخيرة إلى هايتي، يواصل أصحاب المصلحة من الحكومة والسياسيين والمجتمع المدني السعي إلى التوصل إلى اتفاق نهائي من خلال المحادثات السياسية بشأن إطار للحكم يمكن أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وعلى الرغم من استمرار الحوار والمشاورات بين الهايتيين، لا تزال هناك بعض الاختلافات بشأن ترتيبات الحكم، الأمر الذي يعوق إحراز تقدم على الجبهة السياسية.

أردد المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في بيانه الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 الذي دعا فيه كل طرف سياسي فاعل وصاحب مصلحة في هايتي ومن أجلها إلى العمل معا بحسن نية وبوحدة وتصميم، مع إيلاء الأولوية لمصالح الشعب الهايتي ودعمها فوق كل شيء.

ومما يؤسف له أن الأطراف الفاعلة العنيفة الجديدة ظلت، منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس، تزداد ظهورا. ولم يتضح بعد النطاق الفعلي لهذه التطورات. بيد أن هناك شواغل من احتمال تسبب دورها المزعزع للاستقرار في زيادة تآكل المؤسسات الهايتية وتقسيم سكان هايتي. وأدعو أصحاب المصلحة من مختلف الأطياف إلى المشاركة السلمية والبناءة في العملية السياسية.

إن نظام الجزاءات حيوي لكبح الإفلات من العقاب وتعطيل الموارد المالية وتدفقات العمليات المرتبطة بالعصابات الإجرامية. إنني أضع ثقتي في الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق الخبراء المعني

بهايتي، من خلال ولايته التي جددها المجلس، لتشمل جميع الأفراد المرتبطين بالانتماء إلى العصابات وتأييدها ودعمها.

وتبعث فيَّ الأمل الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتحسين نظام العدالة ومكافحة الفساد. وقد كثفت السلطات فحص القضاة والمدعين العامين. ومكن برنامج وطني عاجل للحد من الاكتظاظ الشديد في السجون الهايتية من التعجيل بالنظر في حوالي 400 قضية جنائية حتى الآن. وتواصل وحدة مكافحة الفساد الضغط من أجل مساءلة كبار موظفي الخدمة المدنية الذين يزعم تورطهم في الفساد. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ويظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي منخرطا بعمق.

وقد وافق المجلس، في تموز/يوليه الماضي، على تجديد ولايتنا بقدرات موسعة. بيد أن حالة السيولة في المنظمة تؤثر تأثيرا خطيرا جدا على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وعلى أي حال، وبدعمكم، سنواصل العمل الجاد في حدود تلك القيود.

ويشكل الدعم المستمر للشرطة الوطنية الهايتية، والنشر السريع لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات والجزاءات الفعالة والعملية السياسية المستدامة التي تسفر – في أقرب وقت ممكن – عن انتخابات ذات مصداقية وتشاركية وشاملة، عناصر أساسية لاستعادة الأمن والاستقرار في هايتي، وبالتالي تصبح سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والتنمية المستدامة حقيقة واقعة لشعبها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتكم لتقديم بيان بآخر المستجدات عن حالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتدفقات المالية في هايتي، بالنيابة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عملا بالفقرة 9 من القرار 2692 (2023).

لا تزال الحالة الأمنية في هايتي تتدهور بسرعة، مع انتشار عنف العصابات في الشوارع، الذي يغذيه التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى البلد، كما يتضح من الموجة الأخيرة من عنف العصابات التي أجبرت الناس على ترك منازلهم وأودت بحياة آخرين في سولينو ونازون وكارفور إيربورت وأماكن أخرى. وما دامت العصابات مستمرة في الحصول على أسلحة نارية متطورة للغاية، فإنها ستظل قادرة على إخضاع سكان هايتي لحكم الإرهاب.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حدد في تقريرنا الأول (انظر S/2023/780)، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أربعة طرق بحرية وبرية رئيسية للتدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والذخيرة، قادمة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية. ويكمل التقرير الثاني (انظر S/2024/79) الذي صدر أمس النتائج السابقة، ولا سيما بشأن المصادر في الخارج والتوزيع المحلي، بل كذلك بشأن الاتجار عن طريق الجو. وقد وجد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه تم تسجيل 11 مهبطا غير رسمي أو سري للطائرات في هايتي، منتشرة في جميع أنحاء البلد. وهي تمثل نقطة غير مرئية ربما يستخدمها المتجرون والمهربون. وينبغي للأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم أن الطائرات الأصغر حجما التي تحلق مباشرة بين الولايات المتحدة وهايتي يصعب رصدها.

وينظر التقرير أيضا في ديناميات الاتجار بالأسلحة في هايتي. وتبين النتائج التي توصلنا إليها أن عددا صغيرا نسبيا من العصابات الهايتية، مثل مجموعتي 5 سيغوند و 400 ماوزو، أصبحت على درجة عالية من التخصص في شراء الأسلحة والذخائر وتخزينها وتوزيعها. فهي تنقل الأسلحة النارية من نقاط الدخول إلى معاقلها، قبل توزيعها أو بيعها لجماعات مسلحة أخرى. وفي تقريرنا القادم، سنحلل ديناميات العصابات في هايتي بمزيد من التفصيل.

كما إن الديناميات الإقليمية أساسية أيضا، لأن الأزمة المتفاقمة في هايتي لا تحدث في إطار منعزل. ففي جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، تشكل الأسلحة النارية غير المشروعة مصدر قلق متزايد

وتغذي الأنشطة المتصلة بالعصابات والاتجار بالمخدرات في حلقة شر مفرغة. وقد سلطت دول الكاريبي الضوء – في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في الاجتماع السنوي الثالث لدول منطقة البحر الكاريبي بشأن خارطة الطريق المتعلقة بالأسلحة النارية – على الحاجة إلى الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة في المنطقة وتعزيز الأطر التنظيمية وتمكين إنفاذ القانون وتعزيز جمع البيانات وتقديم التقارير. وتتأثر تدفقات الأسلحة النارية إلى هايتي تأثرا مباشرا بالجهود والقدرات المبذولة في المنطقة.

وقد فصل التقرير السابق المقدم بموجب الفقرة 9 من القرار 2692 (2023) كيفية تهريب الأسلحة والذخائر غير المشروعة المشتراة في الولايات المتحدة إلى موانئ بحرية محددة في الجمهورية الدومينيكية ومنها إلى هايتي عبر المعابر الحدودية البرية. ويظهر هذا التقرير الأخير أنه بعد إغلاق الحدود البرية في أيلول/سبتمبر 2023 واتخاذ تدابير أقوى من قبل السلطات الدومينيكية، أصبح الوصول إلى هذه الطرق أكثر صعوبة، ما تسبب في تحويل الاتجار إلى نقاط عبور غير رسمية أخرى في المناطق النائية.

وأخيرا، يتطرق التقرير إلى الجهود المبذولة لكبح الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وهما عاملان رئيسيان يمكنان من العنف والجريمة المنظمة وتبتلي بهما مؤسسات العدالة في هايتي. وتكثف وحدة مكافحة الفساد في هايتي ومكتب الشؤون المالية والاقتصادية جهودهما. وقدمت وحدة مكافحة الفساد 11 تقريرا للتحقيق في الفساد إلى مكتب المدعي العام، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شملت مختلف القطاعات العامة وشملت المؤسسات العامة. وفي الوقت نفسه، حقق مكتب الشؤون المالية والاقتصادية في أكثر من 375 حالة وسلم 75 منها إلى سلطات الادعاء في عام 2023، بما في ذلك خمس قضايا فساد. ومع ذلك، لا تزال جهود مكافحة الفساد تواجه عراقيل بسبب عدم كفاية القدرات والافتقار إلى معدات الطب الشرعي والخبرة المحدودة في إجراء التحقيقات المعقدة.

وتواجه هايتي قدرا كبيرا من عدم اليقين في الأسابيع والأشهر المقبلة. فهناك جداول زمنية سياسية تقترب وجهات فاعلة مختلفة تتحرك على الأرض، بينما يستمر عنف العصابات في التصاعد. وننتظر أيضا المزيد من الوضوح بشأن نشر القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها المجلس. وعلى تلك الخلفية، من المهم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ كل التدابير الممكنة لمنع التدفقات غير المشروعة من زيادة زعزعة استقرار البلد. وأود أن أشير إلى التوصيات الواردة في هذا التقرير في إطار الفقرة 9 من القرار 2692 (2023) وأن أؤكد من جديد، في ذلك الصدد، على أهمية دعم قدرات هايتي في تسجيل الأسلحة النارية ومراقبتها وتنظيمها وفي جمع وتحليل مضبوطات الأسلحة النارية.

وأود كذلك أن أشدد على الحاجة إلى بناء قدرات هايتي لمراقبة الحدود والجمارك، بما في ذلك على طول الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية والحدود البحرية. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن يساعد تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية وآليات المراقبة بين وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، إلى جانب تحسين الإشراف على الرحلات الجوية الدولية التي تستخدم الطائرات الصغيرة، على الحد من الاتجار إلى هايتي. وبغية كبح التدفقات المالية غير المشروعة، يتعين على هايتي تقييم مخاطر الفساد بصورة أفضل ووضع إجراءات ومبادئ توجيهية أفضل للعدالة الجنائية وبناء قدرات تقنية وتحقيقية أفضل، فضلا عن أطر قانونية وتنظيمية أفضل. ويعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الميدان مع السلطات الهايتية لتحسين القدرات وتوفير المعدات اللازمة لإدارة الحدود والأمن البحري. ونساعد أيضا في مكافحة الفساد وسينضم خبير في مكافحة غسل الأموال إلى فريقنا في هايتي في الأسبوع المقبل.

(تكلمت بالفرنسية)

يجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب شعب هايتي خلال هذه الأوقات العصيبة. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي للمساعدة على استعادة الأمن في البلد، بما في ذلك من

خلال جهود الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتحسين أمن الحدود والموانئ، فضلا عن جهود السلطات لمكافحة الفساد وغسل الأموال. وسنواصل أيضا تقديم تقارير فصلية وفقا للولاية التي أناطها بنا المجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور وفريقها على مساعدتهم القيمة في إعداد التقارير. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لتعاون الدول الأعضاء والشركاء الذين ما فتئوا يساعدوننا. ومع تطور الحالة في هايتي، سيكون من الضروري التوصل إلى فهم أفضل للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في البلد حتى تتمكن السلطات الهايتية من تأمين حدودها ودعم الشرطة الوطنية الهايتية. وهذه خطوات رئيسية من شأنها تمهيد الطريق لعملية سياسية مجدية وشاملة للجميع، والتي تمثل السبيل الوحيد الذي يمكن لهايتي أن تحقق من خلاله السلام والأمن على المدى الطويل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة حسن.

السيدة حسن (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم بشأن الأزمة الإنسانية والحقوقية الخطيرة في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

اتخذ المجلس خطوة هامة لمعالجة الأزمة في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بالاعتراف ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات وتسليط الضوء على الأبعاد العديدة للأزمة التي يتعين معالجتها بطريقة شاملة (القرار 2699 (2023)). ومما يؤسف له أن نشر القوة وغيرها من العناصر الحاسمة لاستجابة قائمة على الحقوق قد توقف وازدادت الحالة سوءا بالنسبة للعديد من الهايتيين. وتستمر أعمال القتل والخطف والعنف الجنسي وغيرها من الانتهاكات بمعدل مذهل، مع اشتداد وانتشار القتال وأنشطة الجماعات الإجرامية. وفي عام 2023 وحده، قُتل أكثر من 4 700 شخص، أي ضعف الأرقام المبلغ عنها في عام 2022، واختُطف ما يقرب من 2 500 آخرين. وأخبرنا الأشخاص الذين قابلناهم في هايتي مرارا وتكرارا عن كيف يكافحون من أجل إطعام أسرهم. ويعاني أطفالهم من آلام مستمرة في المعدة لأنهم لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة ولا يستطيع الآباء الحصول على الرعاية الصحية أو إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وقد نزح أكثر من 300 000 شخص داخليا واضطر الكثيرون إلى الفرار بعد أن أُحرقت منازلهم، وهم ينامون في ملاجئ في العراء مع ضآلة أو انعدام المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها قادة الجماعة الكاريبية، لا يزال المأزق السياسي في هايتي قائما. ولا توجد حتى الآن حكومة انتقالية تتصدى بصورة مجدية للتحديات المستمرة متمثلة في الفساد وتواطؤ جهات فاعلة سياسية واقتصادية وأمنية بارزة والتي تسمح للجماعات الإجرامية العنيفة بتنفيذ عملياتها. ويفتقر الكثير من الهايتيين إلى إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، مما يغذي التجنيد من قبل تلك الجماعات الإجرامية. ووقعت بعض أسوأ أعمال العنف في الأشهر الأخيرة في سيتي سولاي. ووصفت ممرضة قابلناها هذا الشهر، وسأدعوها ساندرين لحماية هويتها، كيف أصيبت ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات بصدمة شديدة جراء دوي الطلقات النارية المتواصلة في حيهم بسيتي سولاي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لدرجة أنها أصيبت بالإسهال وتقيأت لمدة ثلاثة أيام بينما كان الحي يتعرض للهجوم. وفي اليوم الثالث، حاول مسلحون اقتحام منزل ساندرين. وقالت ساندرين إن طفلتها الصغير كانت مدركة تماما لما كان يحدث وسألتها بهدوء، "هل سيقتلوننا؟". وقالت ساندرين إنها أخبرتها، "لن نموت اليوم". وقالت ابنتها: "إذا دخلوا، سأختبئ تحت ملاءة ولن أصدر صوتا". ثم طلبت بهدوء من والدتها قطعة قماش حتى تتمكن من تغطية فمها والتقيؤ في صمت. وبعد أن اعترضهم الحاجز خارج منزل ساندرين، غادر المهاجمون في نهاية المطاف، وألقوا زجاجة حارقة باتجاه المنزل.

وبعد شهرين، قالت ساندرين إن ابنتها لا تزال تعاني من صدمة شديدة وغير قادرة على النوم. وتمسك بأمها وتقول: "إنهم يصطدمون بالحاجز"، وتقول للآخرين: "لقد جاءوا لقتل أمي". وقالت ساندرين إن

تلك كانت أسوأ لحظة في حياتها. كما شددت على مدى الحاجة الملحة إلى استجابة دولية وقالت لنا: ”نحن حقا بحاجة إلى ذلك، طالما أنهم جادون ويقدمون دعما حقيقيا، بما في ذلك في أماكن مثل سيتي سولاي. نحن نختنق. الهايتيون يختنقون“. لقد كانت أصواتا مثل صوتها هي التي سمعها مجلس الأمن واستجاب لها عندما قرر الإذن بنشر قوة دولية. وسمعنا مشاعر مماثلة من العديد من الهايتيين الذين قابلناهم. وهم يدركون جيدا الإخفاقات والانتهاكات المرتبطة بالتدخلات الدولية السابقة في هايتي، بما في ذلك الادعاءات الواسعة الانتشار بارتكاب حفظة السلام لانتهاكات جنسية وتفشي وباء الكوليرا، الذي أودى بحياة ما يقرب من 10 000 شخص. ولكنهم يدركون أيضا أن الدعم الدولي مطلوب الآن. وإذا أراد مجلس الأمن أن يتجنب إخفاقات مثل إخفاقات الماضي، فينبغي أن يدعو البلدان المساهمة بقوات والمانحين إلى تنفيذ سياسة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تكون على الأقل بنفس صرامة السياسة التي تطبقها الأمم المتحدة في بعثاتها لحفظ السلام. وينبغي أن تشمل التحري عن سوابق أفراد القوة قبل نشرهم والحد من خطر أن تؤدي القوة إلى تمكين الوحدات المسيئة داخل الشرطة الوطنية الهايتية. وينبغي استبعاد الأفراد أو الوحدات الذين يثبت بشكل موثوق تورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد عدم تسامحه إطلاقا مع أي سوء سلوك من جانب أفراد القوة الدولية وأن يدعم الرقابة المستقلة بمشاركة جماعات المجتمع المدني الهايتية والمجتمعات المحلية المتضررة من أجل رصد سلوك القوة وأدائها والإبلاغ عنهما. وينبغي للمجلس أيضا أن يدعم التحقيقات في أي ادعاءات بوقوع انتهاكات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وأن يكفل المساءلة على النحو الملائم. ولكن العنصر الأمني ينبغي أن يكون مجرد جزء واحد من استجابة متعددة الأوجه تهدف إلى المعالجة الفعالة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في هايتي.

أولا، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى مساعدة إنسانية وإنمائية جيدة التنسيق.

ثانيا، يستحق شعب هايتي حكومة انتقالية يمكنها أن تعمل بمصداقية مع الشركاء الدوليين لاستعادة الأمن وسيادة القانون إلى أن يتسنى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

ثالثا، ينبغي اتخاذ تدابير قوية لضمان إقامة العدل ومساءلة قادة الجماعات الإجرامية ومؤيديهم.

أخيرا، هناك حاجة إلى بذل جهود هادفة لكبح التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى الجماعات الإجرامية في هايتي. كما ندعو المجلس إلى تذكير جميع البلدان بالتوقف عن إعادة الهايتيين الفارين من العنف الشديد إلى هايتي. وقد دعا قادة الأمم المتحدة إلى ذلك أيضا، ومع ذلك أعادت حكومات أخرى أكثر من 600 216 شخص إلى هايتي في العام الماضي، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة.

لقد ارتكبت الأمم المتحدة أخطاء في هايتي. هذه فرصة لتصحيح الأمور. هذه فرصة لدعم الجهود الهايتية الرامية إلى إقامة حكم ديمقراطي حقيقي واحترام حقوق الإنسان وإنهاء دورات العنف وسوء المعاملة المميتة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة حسن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور على إحاطتها وعلى العمل الذي تقوم به هي وكل فريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. إنهم يعملون في ظروف بالغة الصعوبة، ونحن ندرك تلك التحديات فيما يعملون من أجل تعزيز هايتي أكثر أمنا. وأشكر السيدة حسن على تسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان المقلقة جدا في البلد. كما أشكر السيدة والي على إحاطتها وتقريرها عن الديناميات الإقليمية للاتجار بالأسلحة النارية في هايتي وكيف تقوم العصابات الهايتية والشبكات الإجرامية ذات الصلة بشراء الأسلحة النارية وتوزيعها فيما بين الجماعات وداخلها.

وأود أن أرحب هنا اليوم بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لكينيا، والممثلة الدائمة لسانت لوسيا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. ويدل استمرار مشاركتهم في جلسات مجلس

الأمن هذه على أن هايتي يجب أن تظل أولوية ليس للمنطقة فحسب، بل وللمجتمع الدولي أيضا.

يرسم تقرير الممثلة الخاصة وإحاطتها صورة معبرة للواقع في بورت أو برنس، حيث يستمر تدهور الحالة الأمنية. وكما أفادت الممثلة الخاصة، تضاعف معدل جرائم القتل تقريبا في هايتي في عام 2023، وارتفع عدد ضحايا الاختطاف بأكثر من 80 في المائة مقارنة بالعام السابق. وتواصل العصابات توسيع نفوذها بمعدل ينذر بالخطر وتوسع عملياتها إلى المناطق التي كانت تعتبر آمنة منذ فترة طويلة. وبالإضافة إلى مستويات العنف المفزعة، واصلت العصابات السيطرة على الوصول إلى الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك أكبر طبقة مياه جوفية في بورت أو برنس. وتقوم بابتزاز الشركات والأفراد الهايتيين واستمرت في استخدام العنف الجنسي لتعزيز سيطرتها على سكان هايتي. وبينما يحدث كل ذلك، تستمر قوة الشرطة الوطنية الهايتية في التقلص، حتى مع تدريب الضباط الجدد وتطويرهم بسرعة.

تمثل أزمة الحكم في هايتي تحديا خطيرا يرتبط ارتباطا مباشرا بالحالة الأمنية المتردية. وتدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريق العودة إلى الديمقراطية. وما زلنا نحث رئيس الوزراء هنري وغيره من الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والدينية وعناصر المجتمع المدني على العمل معا على وجه الاستعجال لإيجاد طريق سلمي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة من خلال الحوار والحلول التوفيقية. ويجب على المجتمع العالمي، إلى جانب الجهات الفاعلة السياسية والمدنية في هايتي، أن يساعد على وجه الاستعجال في إعادة البلد إلى المسار المؤدي إلى الاستقرار الطويل الأجل. وما زلنا ملتزمين بدعم رغبة شعب هايتي في مستقبل ديمقراطي يسوده السلام.

في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أذن المجلس بنشر بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات في هايتي لتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة العنف الذي تمارسه عصابات هايتي. ومنذ ذلك الحين، عملنا عن كثب مع الحكومتين الكينية والهايتية، والجهات الفاعلة والمنظمات على الصعيد الإقليمي لإعداد البعثة للنشر. وقد أحرزنا تقدما هائلا منذ الإذن بالولاية، وسنواصل التخطيط المكثف مع شركائنا وتنسيق جهودنا مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الأشهر المقبلة. ومن الأمور الأساسية لنجاح البعثة ضرورة وضع آليات لمنع الانتهاكات أو التجاوزات المحتملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتصدي لها. وتفخر الولايات المتحدة بدعم الجهود التي تبذلها السلطات الكينية والهايتية لإنشاء آليات الرقابة الضرورية تلك، وستواصل تقديم الدعم طوال فترة تنفيذها.

ونردد دعوة الممثلة الخاصة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المالي لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، التي تكتسي أهمية حاسمة لشعب هايتي والأمن الإقليمي. ومن الضروري أن تكون البعثة مجهزة تجهيزا جيدا وأن تتوفر لها الموارد اللازمة لإحداث تأثير حقيقي على أرض الواقع ومساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على استعادة الأمن في بورت أو برنس. ونحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم العيني للبعثة. ونردد أيضا دعوة الممثلة الخاصة إلى تقديم دعم إنساني وإنمائي إضافي لهايتي.

وردا على الحالة المتدهورة، فرض المجلس جزاءات على العديد من أشهر زعماء العصابات في هايتي، الذين قوضت أعمالهم السلام والأمن بشكل مباشر. هذه الأنشطة غير القانونية غير مقبولة وينبغي مساءلة الجهات الفاعلة البغيضة. لا بد من بذل المزيد من الجهود.

إن الحالة في هايتي مروعة. وبصفتنا مجلسا، اتخذنا إجراءات مهمة بالموافقة على تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تموز/يوليو 2023، والإذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات وإنشاء نظام عقوبات قوي. وقد حان الوقت الآن لكي يحشد المجتمع الدولي دعمه لتنفيذ هذه العناصر الأساسية الضرورية للسلام والأمن في هايتي.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ماريا إيسابيل سلفادور، على المعلومات التي قدمتها، لا سيما

بالنظر إلى الظروف الأمنية السيئة جدا التي يتعين عليها أن تضطلع فيها بعملها. وأود أيضا أن أشكر ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، والمديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، السيدة تيرانا حسن، على إحاطتيهما اليوم. وأكرر دعم إكوادور لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وبطبيعة الحال، لرئيسة المكتب.

تود إكوادور أن تسلط الضوء على العمل الذي اضطلعت به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، وتحثها على مواصلة عملها، إلى جانب فريق الخبراء، بشأن التحليل للتمكين من إدراج الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة. ونهنئ غيانا، التي ستتولى رئاسة اللجنة هذا العام والتي يمكنها أن تعول على دعمنا في ذلك الصدد.

من الضروري التوصل إلى اتفاقات ترمي إلى استعادة المؤسسات الديمقراطية واتخاذ خطوات نحو وضع خريطة طريق تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ضمان الحد الأدنى من الظروف الأمنية والتزام مختلف الأطراف السياسية الفاعلة. ومن الضروري أيضا إحراز تقدم في تعزيز المؤسسات في مجالات القضاء والسجون والشرطة بغية تعزيز عمليات الشرطة الوطنية الهايتية ضد العصابات الإجرامية. بيد أننا نعرب عن قلقنا إزاء معدل الفرار المفزع بين أفراد الشرطة. من الضروري أن يستمر تنسيق الموارد وتخصيصها من أجل ضمان إضفاء الطابع المهني على الشرطة وتحقيق تقدم مستدام في أمن البلد.

ويأسف وفد بلدي لتدهور الحالة الأمنية، ولا سيما توسع نفوذ العصابات في مناطق بورت أو برنس التي كانت في السابق أقل تضررا، وفي مقاطعات أخرى من هايتي. الزيادة المقلقة في جرائم القتل المبلغ عنها في عام 2023 هي مثال على كيفية تطور استراتيجيات وتكتيكات العصابات المسلحة، وهذا هو السبب في أنه من الأهمية بمكان السعي إلى وضع استجابات فعالة لهذه الظاهرة. وفي ذلك الصدد، تشعر إكوادور بالقلق إزاء تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالاتجار بالأسلحة والذخيرة – ولا سيما الطرق المستخدمة لعبورها – التي ينتهي بها المطاف في أيدي العصابات والأطراف الفاعلة من غير الدول، مما يؤدي إلى تفاقم العنف، ليس في هايتي فحسب، بل أيضا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك يجب تعزيز الآليات التي تسمح بتبادل المعلومات والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن هذه المسائل.

وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في جرائم القتل والاختطاف المرتبطة بالعصابات الإجرامية وأثر ذلك من حيث تشريد السكان عنصران يثيران القلق ويؤديان إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان للسكان المدنيين ويؤثران على سبل عيشهم. ومما يثير القلق بوجه خاص عمليات الاختطاف الجماعي والاستخدام المنهجي للعنف الجنسي من جانب العصابات الإجرامية لتعزيز السيطرة على السكان. ويعني تدهور الأمن أن ما يقرب من نصف سكان هايتي يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، الناجم عن مجموعة من العوامل الهيكلية المختلفة التي تتطلب اهتماما فوريا من السلطات، لا سيما بسبب تأثيرها على السكان الضعفاء، بمن فيهم الأطفال والشباب.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في هايتي، التي أصبحت حرجة بشكل متزايد، والتي تفاقمت بسبب الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة لحوالي 5,5 ملايين شخص. ويسلط استمرار تفشي الكوليرا، مع وجود 73 000 حالة مرضية مؤكدة، الضوء على الحاجة الملحة إلى استجابة دولية منسقة للحد من انتشارها وحماية صحة السكان المتضررين. ونشدد على أهمية زيادة الدعم والاهتمام بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية على حد سواء في هايتي.

وتشجع إكوادور على المضي قدما في التحقيقات المتعلقة بأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبها حفظة سلام سابقون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونأمل أن تسفر عن تحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا وأن تُتخذ تدابير فعالة لمنع هذه الأعمال في المستقبل.

أخيرا، نعتقد أن كينيا ستنتهي قريبا من عمليتها الداخلية بغية بدء نشرها الأولي لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي

بهدف التمكين من بدء استخدام الأدوات القيمة التي اعتمدها مجلس الأمن. ولا شك في أن دعم المجتمع الدولي لهايتي أمر حيوي، وفي هذا الصدد أود أن أنوه على وجه التحديد بجهود الجماعة الكاريبية وكذلك بالاجتماع غير الرسمي بشأن هايتي الذي نظمته الرئاسات الأمريكية اللاتينية الثلاث للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بدوري أن أتوجه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سلفادور؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، السيدة حسن، على إحاطاتهن. وأرحب بمشاركة ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وكينيا في هذه الجلسة.

لا تزال مالطة تشعر بالجزع إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والحقوقية والإنسانية في هايتي، على نحو ما أبرزت جميع مقدمات الإحاطات بصورة شاملة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذ مجلس الأمن القرار 2699 (2023)، الذي أنشأ ولاية لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في استعادة الأمن. ونشيد بجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم دعمها للبعثة ونأمل أن نرى انتشارها السريع في الأسابيع المقبلة. ويجب أن تتقيد البعثة بأعلى معايير السلوك والانضباط، استنادا إلى بروتوكولات واضحة لحقوق الإنسان، وأن يكون هناك إشراف فعال، على النحو المطلوب في القرار.

غير أن بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات وحدها ليست حلا لأزمة هايتي المتعددة الأبعاد، بل يجب إحراز تقدم أكبر على الجبهة السياسية. وندعو جميع أصحاب المصلحة الهايتيين إلى تنحية خلافاتهم جانبا من أجل بناء توافق الآراء الواسع النطاق اللازم بشأن وضع خريطة طريق سياسية دائمة وشاملة للجميع، تمسك هايتي بزمامها. وهذا أمر أساسي لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وتشاركية وشاملة للجميع بمجرد توفر الظروف الأمنية الملائمة. وفي هذا الصدد، نشيد بالدعم النشط الذي تقدمه المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الكاريبية.

وقد تمكن مجلس الأمن من إضافة أسماء جديدة إلى قائمة جزاءات هايتي في كانون الأول/ديسمبر في إطار الجهود الإضافية لتحقيق الأمن في البلد. ونواصل دعم المجلس في جهوده لإحباط أنشطة الأفراد والكيانات المسؤولين عن انعدام الأمن في هايتي والمستفيدين منه. ويجب على الدول الأعضاء أيضا كفالة التنفيذ الكامل للجزاءات، لا سيما فيما يتعلق بوقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة.

تواصل العصابات توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي في هايتي، كما ازداد العنف المرتبط بالعصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والقتل والاختطاف، مما أجبر مئات الآلاف من الناس على ترك منازلهم. ففي عام 2023، تم الإبلاغ عن مقتل ما يقرب من 000 5 شخص، أي أكثر من ضعف الأعداد المسجلة في عام 2022. كما تضاعفت تقريبا حالات الاختطاف، مما يسلط الضوء على اتجاه مقلق. وعلى نحو ما سمعنا اليوم، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تتضاعف ويتحمل الأطفال وطأة المعاناة. وتبين التقارير أن الأطفال يُقتلون بصورة عشوائية في منازلهم أو في الشوارع ويقعون ضحايا للاعتداء الجنسي والاختطاف، بالإضافة إلى تعرضهم للتجنيد من قبل العصابات. وتواصل العصابات استخدام العنف الجنسي بشكل منهجي كسلاح لتعزيز سيطرتها على السكان، فيما ترد تقارير عن وقوع النساء والفتيات في كمائن وتعرضهن للاغتصاب الجماعي في وضح النهار. والناجون في حاجة ماسة إلى خدمات شاملة تركز على الناجين، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي.

ويجب أن تعمل هايتي بسرعة على تعزيز جهودها المجتمعية للحد من العنف وتحديد الأسلحة. ونرحب بالمساعدة الإقليمية في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر التي تؤجج تلك الجرائم البغيضة. وسيكون تعزيز النظام القضائي والمؤسسات الإصلاحية بالغ الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب وفي ضوء الوصول المرتقب لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، التي يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة

عمليات القبض على من يشتبه بعضويتهم في العصابات واحتجازهم. وينبغي أيضا الحد بسرعة من الاكتظاظ في السجون. كما يجب على حكومة هايتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم برامج نزع السلاح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي ستسهم في تحقيق المصالحة والجهود الوقائية لوضع حد لدورة العنف في هايتي.

لا تزال الحالة الإنسانية مروعة ويعوق العنف المستمر تقديم المساعدة. فأزمة الغذاء في هايتي واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، حيث يعاني ما يقرب من 4.5 مليون شخص من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. كما يجب إعطاء الأولوية لضمان الحصول على المياه النظيفة وتوفير خدمات الصرف الصحي من أجل منع تفشي الكوليرا المستمر من التفاقم.

ختاما، يجب أن يكون عام 2024 نقطة تحول لهايتي. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للمساعدة الإنسانية والإنمائية ونناشد أصحاب المصلحة الهايتيين أن تتفق على خريطة طريق سياسية لاستعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بدوري بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيسابيل سلفادور والمديرة التنفيذية غادة والي والسيدة تيرانا حسن على تشاطر أفكارهن الهامة بشأن الحالة في هايتي. كما نرحب بحرارة بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، التي ستتحدث باسم الجماعة الكاريبية، والممثل الدائم لكينيا، في جلسة اليوم.

تشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في هايتي. فرغم كل السنوات الطويلة من عمل الأمم المتحدة في هايتي لم تتحسن الحالة، بل تراجعت نحو الفوضى. وبوصفها بلدا أرسل فريق دعم مشتركا كجزء من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريقا للإغاثة في حالات الكوارث استجابة للكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض المعدية، تعرب جمهورية كوريا عن تعاطفها العميق مع شعب هايتي الذي عانى طويلا من أزمته المتعددة الأبعاد.

إن العصابات، المجهزة بأسلحة غير مشروعة، تستخدم العنف الإجرامي، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف، كأساليب لتوسيع نطاق سيطرتها على الأراضي والسكان داخل بورت أو برنس وخارجها. ونشعر بالفزع إزاء تفشي العنف الجنسي الذي يُرتكب في وضح النهار واختطاف المدنيين، بمن فيهم ست راهبات مؤخرا. وأدى تصاعد أنشطة جماعات العدالة الأهلية إلى زيادة تعقيد المشكلة. ويحد الانخفاض السريع في أعداد الشرطة الوطنية الهايتية وقدرتها الهشة من عمليات مكافحة العصابات ويفاقم مشكلة الإفلات من العقاب المستمرة.

وتنضم جمهورية كوريا إلى زملائها في مجلس الأمن في دعم الجهود الرامية إلى ضمان التشغيل الناجح لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، التي ستوفر دعما حاسما للشرطة الوطنية الهايتية. ونشيد بكينيا على التزامها بقيادة البعثة. كما نرحب بتسليط الضوء على التدريب السابق للنشر خلال مؤتمر التخطيط المسبق المشترك الذي عُقد في كينيا بشأن البعثة. وتجعل الدروس المستفادة من عمليات الأمم المتحدة السابقة لحفظ السلام في هايتي من الضروري إنشاء آلية للتدريب والمساءلة قبل النشر لمنع ومكافحة إمكانية انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي وانتشار الأمراض المعدية. ونأمل أن نشهد نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي في أقرب وقت ممكن بغية الاستفادة على أفضل وجه من الجدول الزمني الذي أذن به القرار 2699 (2023). وندعو كذلك إلى إقامة وتعزيز علاقة مفيدة للطرفين بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبعثة الدعم الأمني.

وتشدد جمهورية كوريا أيضا على أهمية التنفيذ الفعال للجزاءات التي يفرضها المجلس لردع أنشطة العصابات. وقد نجح المجلس في تجديد نظام الجزاءات لمدة عام آخر وأدرج مؤخرا أربعة من زعماء العصابات في قائمة الجزاءات. وقد حان الوقت الآن للتعجيل بتنفيذ الجزاءات ورصدها، مع التركيز بشكل خاص على حظر توريد الأسلحة لوقف تدفق الأسلحة والذخيرة غير المشروعة إلى العصابات. وفي ذلك الصدد، من الضروري أيضا وضع إطار تنظيمي قوي للأسلحة النارية.

وإذ ننتقل إلى العملية السياسية، فإننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والجماعة الكاريبية في تيسير إجراء حوار سياسي هادف وشامل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، نأسف لأن المحادثات تتقدم ببطء أكثر مما كان متصورا وأن حالة الجمود السياسي لم تُحل بعد. ونحث جميع أصحاب المصلحة في هايتي على التعجيل بعملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل الحكومة الانتقالية. ويعرب وفد بلدي عن تأييدنا الكامل للحوار السياسي الذي تقوده هايتي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة في أقرب وقت ممكن. والنظام العام والسلامة العامة شرطان أساسيان لإجراء هذه الانتخابات.

وأخيرا وليس آخرا، نفهم بوضوح أن الأزمة المستمرة التي تواجهها هايتي متعددة الأبعاد. إن إرساء الاستقرار المستدام في السياق الأمني يسير جنبا إلى جنب مع حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل الفقر المدقع والفساد وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك السبب، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية التي يقدمها المجتمع الدولي لهايتي.

وقد سعت جمهورية كوريا جاهدة للإسهام في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي بأشكال مختلفة، بما في ذلك المشاريع التي تركز على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين فرص حصول الأطفال على التعليم، وتعزيز السلامة العامة ومراقبة الحدود. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى هايتي، وندعو الآخرين إلى الانضمام إلى الجهد المبذول في ذلك المسعى للمضي قدما.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على الأهمية التوجيهية لتصميم مجلس الأمن الراسخ ووحدته في التصدي لأزمة شعب هايتي ومحنته.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن بلدي، غيانا (مجموعة 3+1).

وأشكر السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة تيرانا حسن، المديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، على إحاطاتهن المهمة. ونود أيضا أن ننوه بحضور معالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، ومعالي السيد روبرتو ألفاريس غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وسعادة السيدة مينيسا رمبالي، الممثلة الدائمة لسانت لوسيا، ممثلة الجماعة الكاريبية، وسعادة السيد مارتن كيماني، الممثل الدائم لكينيا، في جلسة اليوم.

تنوه مجموعة 3+1 بالعمل الذي يقوم به الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في البحث عن حلول للأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي وتقدرهما تقديرا عاليا. تكتسي الأنشطة المنفذة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري أهمية بالغة لإحراز تقدم نحو حل دائم وتوفير الدعم المنقذ للحياة لشعب هايتي. ونحن ممتنون بشكل خاص للتقارير التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث أن الكثيرين منا غير قادرين على تلقي معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع.

وإذ ننتقل إلى الحالة الإنسانية الأليمة نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء على الإسراع بزيادة الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية في هايتي، التي لا تزال تعاني من نقص التمويل إلى حد كبير، حيث لم تتلق سوى 33 في المائة من هدفها. إن دعم الخطة أمر بالغ الأهمية لمعالجة المستويات الحادة لانعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه سكان هايتي، كما سيحسن من فرص حصولهم المحدودة على الخدمات الأساسية.

ونظرا لتزايد إلحاح الحالة الأمنية، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2024/62)، نرحب بإذن المجلس بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية. ونتطلع إلى نشر البعثة في هايتي في أقرب إطار زمني ممكن للمساعدة في تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للمضي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونتوقع أن يساعد نشر البعثة وعملها المشترك مع الشرطة الوطنية الهايتية في معالجة أحد الأسباب الرئيسية للحالة الإنسانية في هايتي، وهو العنف المرتبط بالعصابات. ويحدونا الأمل في أن يتم التغلب قريبا على جميع العقبات المحلية وأن تبدأ قريبا الجهود الرامية إلى تقديم الإغاثة لشعب هايتي.

ونشيد بعرض كينيا قيادة البعثة، وكذلك بتلك البلدان التي التزمت بالمشاركة. ونحث الدول الأعضاء والشركاء والمانحين الآخرين والمنظمات الإقليمية على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني ذي الصلة وتقديم الدعم اللازم للتنفيذ الناجح لولاية البعثة، بما في ذلك الأفراد والمعدات والموارد اللوجستية اللازمة، وكل ذلك بما يتماشى مع الآليات المبينة في القرار 2699 (2023).

إن تصاعد عنف العصابات الوحشي الذي يجتاح هايتي يغذيه إلى حد كبير الأسلحة النارية والذخائر المتطورة وذات العيار الكبير التي يجري تهريبها إلى البلد. ونشاطر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييمه بأن وقف نقل الأسلحة غير المشروعة وإنشاء إطار تنظيمي قوي للأسلحة أمران حاسمان لاستعادة الاستقرار في هايتي وكفالة استعادة السلطات الهايتية السيطرة على الحالة الأمنية. ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

ويجب أن نواصل دعم التدابير الرامية إلى مكافحة تهريب وانتشار الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة والتي تمكن النشاط الإجرامي في هايتي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوسيع نظام الجزاءات مؤخرا ونظل على استعداد للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة.

ونشدد على أن الاستقرار والتنمية المستدامين لن يتحققا في هايتي بدون حل سياسي تقوده هايتي وتمسك بزمامه. إن التوصل إلى حل سياسي شامل، بمشاركة مجدية من النساء والشباب، أمر حاسم لإنهاء الأزمة الهايتية المتعددة الأبعاد ووضع البلد على مسار التعافي والنمو. ولذلك، فإننا نسلط الضوء على العمل الهام الذي اضطلع به فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية تحقيقا لتلك الغاية. ونسلم بأن تعزيز مؤسسات العدالة في هايتي، واستعادة سيادة القانون، وتعزيز نظامي الشرطة والعدالة ستكون أساسية لتحقيق السلام المستدام في هايتي.

ونشجع جميع أصحاب المصلحة في هايتي على العمل بسرعة سعيا إلى تحقيق توافق وطني يمهد الطريق لانتقال سياسي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية لاستعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد عندما تكون الظروف مواتية. لم يعد بإمكان الشعب الهايتي الانتظار أكثر من ذلك.

ونود أن نعرب عن تضامننا مع شعب هايتي الصامد والمبدع. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الإجراءات التي اتخذها المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع حتى الآن، إلى جانب جهود أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، إلى إحراز تقدم ملموس والمساعدة على استعادة الاستقرار والأمن – وهما شرطان لا غنى عنهما لازدهار البلد.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية والي على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية وممثلي كينيا وسانت لوسيا. وقد استمعت أيضا باهتمام كبير إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

في العام الماضي، أولى مجلس الأمن والشركاء الدوليون والإقليميون اهتماما وثيقا بالحالة في هايتي، وتكلموا بصراحة باستمرار واتخذوا إجراءات متعددة فيما يتعلق بالوساطة السياسية ومكافحة العصابات وتحسين الأمن.

ورغم ذلك، فإن الواقع في هايتي ما زال دون مستوى توقعات المجتمع الدولي. ولا تزال الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية في هايتي تزداد سوءا وتقوض أساس الدولة والمجتمع. ما هو السبيل للخروج من الأزمة الهايتية وكيف يمكننا تغيير الوضع؟ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتوخى المزيد من الفعالية في مساعدة هايتي؟ وتستحق هذه الأسئلة تفكيرنا العميق.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نواصل دفع العملية السياسية قدما إذا أردنا أن نعالج أساس الفوضى في هايتي. وقد دعا المجتمع الدولي وبلدان المنطقة مرارا وتكرارا إلى إنهاء حالة الجمود السياسي. وما فتئت الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يعملان بلا كلل لتحقيق تلك الغاية. ومع ذلك، فبدون حكومة شرعية وفعالة وخاضعة للمساءلة، سيكون من الصعب على أي عنصر خارجي أن يغير بشكل أساسي المأزق. وبدون تعاون جميع الفصائل في هايتي، لن ينجح أي قدر من الحملات الخارجية في المساعدة. وقد لاحظنا أنه بفضل التيسير الذي قامت به الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وغيرهما، توصلت الأطراف في هايتي مؤخرا إلى توافق في الآراء بشأن عدة جوانب رئيسية للخطة الانتقالية، وهي على استعداد لمواصلة المناقشة. ويحدونا الأمل في أن تعطي السلطات الهايتية ومختلف الأحزاب والفصائل مصالح الشعب الهايتي الأولوية، وأن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي، وأن تعتمد نهجا مسؤولا حقا وطويل الأجل، وأن تحافظ على الزخم، وأن تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للنهوض بالعملية السياسية، بغية التوصل بسرعة إلى اختتام للترتيب الانتقالي والمضي قدما نحو هدف إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية.

ثانيا، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لكبح غطرسة العصابات وتمكين الحل التدريجي للأسباب الرئيسية للفوضى في هايتي. إن الفظائع التي ترتكبها العصابات مروعة، والحالة الأمنية في العاصمة وأماكن أخرى مستمرة في التدهور. إذا لم تتم السيطرة على العصابات، فإنها ستكثف أنشطتها، وسيعيش الناس في أجواء الخوف. وتؤيد الصين المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير متعددة لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية للحفاظ على القانون والنظام. ونأمل أن يؤدي نظام جزاءات مجلس الأمن دوره الواجب وأن تتخذ تدابير أقوى فيما يتعلق باستعراض واستكمال قائمة الجزاءات وتنفيذ حظر الأسلحة حتى تشكل رادعا حقيقيا للعصابات. ونحث الولايات المتحدة على أن تعزز بفعالية مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وأن تعزز تبادل المعلومات والتنسيق التشغيلي مع بلدان المنطقة بغية قطع القنوات التي تحصل من خلالها العصابات الهايتية على الأسلحة والذخائر من المنبع. ونأمل أن يتم نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي في أقرب وقت ممكن وأن تضع خطة عمل عملية يدعمها شعب هايتي بغية مساعدة هايتي على تعزيز قدرتها الأمنية وتحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع.

ثالثا، يجب أن نضاعف الجهود لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتقليل عواقب الفوضى في هايتي. إن أكبر ضحايا الأزمة في هايتي هم شعب هايتي. فاقتصاد هايتي في حالة تدهور، والكوليرا منتشرة، وأزمة الأمن الغذائي مستمرة، والظروف المعيشية للناس غير مستدامة، ووضع اللاجئين والمهاجرين مثير للقلق. وتتأثر الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، بشكل غير متناسب. ونتيجة لذلك، فقد الناس الأمل في المستقبل. وتؤيد الصين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين في زيادة الدعم الإنساني والإنمائي المقدم إلى هايتي. كما ندعم مختلف الوكالات والإدارات لتعزيز التنسيق وتوطيد التآزر. وبينما نستجيب للأزمة الإنسانية الملحة، يجب علينا أيضا أن نفكر مليا في الأجل الطويل، وأن نحسن بشكل فعال البيئة من أجل بقاء شعب هايتي وتنميته، وأن نوفر الظروف والضمانات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن العامل الأساسي لحل مشاكل هايتي يكمن في نهاية المطاف في أيدي الشعب الهايتي. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لدعم شعب هايتي في إيجاد حل شامل يقوده سكان هايتي ويملكون زمامه لضمان أن يكون شعب هايتي والمجتمع الدولي أكثر تفاؤلا بشأن مستقبل هايتي.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة سلفادور والمديرة التنفيذية والي والمديرة التنفيذية لمنظمة ”هيومن رايتس ووتش“، السيدة حسن، على إحاطاتهن. وأود أيضا أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثلين الدائمين لكينيا وسانت لوسيا، في مناقشة اليوم.

إننا نناقش تقريرا مأساويا وواقعيا آخر لما يبدو أنه هوة سحيقة من المعاناة الإنسانية. وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في هايتي، التي يشوبها عنف العصابات المسلحة العشوائي ضد المدنيين والهجمات على وحدات الشرطة والهياكل الأساسية.

وقد امتد أحدث عنف مفزع للعصابات إلى منطقة سولينو الأقل تضررا حتى الآن. ولا يزال العنف يسهم في انعدام الأمن الشديد في البلد ويؤدي إلى تفاقمه. ويفاقم الاتجار غير المشروع بالأسلحة أيضا من ذلك الاتجاه المفزع. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات مستمرة وتسجل مستويات مروعة، ولا يزال انعدام المساءلة مصدر قلق كبير.

إننا نشعر بالجزع جراء استمرار الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي، ولا سيما ضد النساء والفتيات، لتعزيز السيطرة على السكان. ولا يزال الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي متدنيا جدا بسبب تهديد الجناة بالانتقام. وعلاوة على ذلك، فإن تجنيد العصابات للأطفال واستغلالهم، بما في ذلك بسبب نقص الفرص التعليمية في البلد، أمر يبعث على القلق البالغ. وإذا استمر ذلك، فإن هايتي معرضة لخطر فقدان أجيال من شبابها.

وتحقيق الاستقرار في الظروف الأمنية هو الخطوة الأولى، بل الخطوة الحاسمة نحو معالجة أزمة هايتي المتعددة الأبعاد. ونحيط علما بالتحضيرات المستمرة لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي ونشجع جميع الأطراف الفاعلة المعنية على تمكينها من الاضطلاع بولايتها على وجه السرعة.

وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر الحكومة في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وكما هو متوخى في القرار 2476 (2019)، يجب تعزيز وتحسين نظم العدالة الجنائية والنظم الإصلاحية لكي تتوافق مع عمل بعثة الدعم والشرطة الوطنية الهايتية. وندعو السلطات إلى مواصلة جهودها في ذلك الصدد. كما نشجعها على مراعاة وتنفيذ توصيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مزرية، ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مقيدة. ومع استمرار انعدام الأمن، وتعطل الوصول إلى الأسواق الزراعية، فضلا عن تأثير الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، فإن أزمة الغذاء في البلد مثيرة للقلق، لأنها تضيف خطرا آخر يهدد السكان. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي الحاد اليوم على أكثر من 40 في المائة من الهايتيين. ونردد نداء الأمين العام إلى المجتمع الدولي بأن يعزز دعمه على وجه الاستعجال للاستجابة الإنسانية في هايتي. ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بتلبية احتياجات السكان وما فتئت تسهم بالمعونة الإنسانية تحقيقا لتلك الغاية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه لا يمكن إحراز تقدم مستدام بدون آفاق سياسية. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الحوار بين الهايتيين وتعزيزه. كما ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل علني وبناء، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراء انتخابات ذات مصداقية وتشاركية ونزيهة. وتقدر سلوفينيا وتشجع استمرار الدعم الإقليمي النشط من الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية في ذلك الصدد.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة تيرانا حسن، المديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، على إحاطاتهن. وأرحب أيضاً بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثلين الدائمين لكينيا وسانت لوسيا في هذه الجلسة.

وكما أشار المتكلمون، لا يزال انعدام الأمن ينتشر في هايتي. ويواجه السكان خيارات مستحيلة من أجل البقاء على قيد الحياة ويتعرضون للخطر بمجرد مغادرة منازلهم. ووفقاً لأحدث تقرير للأمين العام (S/2024/62)، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تتفاقم. وينتشر العنف الجنسي والعنف الجنساني على نطاق واسع ويؤثر بشكل غير

متناسب على النساء والفتيات. فتوافر الخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها آخذ في الانخفاض، وتتفاقم أوجه الضعف يومياً، ولا سيما بين الأطفال. كما أنهم أول المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤثر على واحد من كل شخصين تقريباً في البلد. ولتعزيز السلام الدائم، بات من الضروري إحراز تقدم في جميع المجالات – الأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية والسياسة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، لمواجهة التحديات ووضع حد لعنف العصابات، يجب نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي في أقرب وقت ممكن، وفقاً لأعلى معايير القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش. وبوصفنا المجلس، يجب أن نضاعف جهودنا لتيسير النشر السريع لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والتنفيذ الكامل لنظام الجزاءات. وفيما يتعلق بدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ترحب سويسرا بتقاربه مع المؤسسات الحكومية، ولا سيما في مجال الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثانياً، يجب مواصلة الحوار السياسي للتمكين من إجراء الانتخابات بمجرد استعادة الأمن. وستُسهم إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية التشاركية في البحث عن حلول شاملة، ومن الأمور المشجعة إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد. ومن شأن دعم فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية أن يساعد على تيسير الحوار فيما بين الهايتيين. ونرحب بالمناقشات حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومجلس انتخابي مؤقت جديد، وعملية إصلاح دستوري.

ثالثاً، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً تجاه البلد بروح من التضامن. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص التمويل إلى حد كبير، في حين ستستمر الاحتياجات في الزيادة في عام 2024. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب أن نضمن الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى المجتمعات المحلية وزيادة التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة الدولية في مجال الاستجابة، بما في ذلك على وجه الخصوص البعثة المتعددة الجنسيات لدعم الأمن في هايتي.

وستواصل سويسرا مشاركتها الطويلة الأجل في بورت أو برنس وجنوب البلد. وسيركّز عملنا على مجالين: تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى الحماية، مع التركيز على منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي لهما. وسيهدف ذلك النهج، الذي وضع بالتعاون مع شركائنا في هايتي، إلى الاستجابة للتحديات المعاصرة وتعزيز التأهب للمخاطر في المستقبل.

ويجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يستخدم جميع الموارد المتاحة له، بما في ذلك الموارد البشرية، للوفاء بولايته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تظل مكافحة انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة أولوية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نكفل سلامة فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، حتى يتمكن من مواصلة عمله.

ويجب أن نواصل تركيزنا على هذه الأزمة، التي طال أمدها أكثر مما ينبغي. إن مسؤوليتنا ومصداقيتنا، وكما أكدنا في بداية بياننا، مستقبل شعب هايتي، هي على المحك.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والسيدة والي والسيدة حسن على إحاطاتهن القوية اليوم. يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وشركاؤه المحليون القيام بعمل حيوي في هايتي في أصعب الظروف. كما أرحّب بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية وممثلي كينيا وسانت لوسيا في جلستنا.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، لا يزال شعب هايتي يعاني معاناة رهيبة. ولا تزال أعمال القتل والاختطاف والقيود الشديدة على الحركة مستمرة. وهناك روايات مثيرة للقلق عن الاستخدام الواسع النطاق للعنف الجنسي – بما في ذلك الاغتصاب الجماعي – ضد النساء والفتيات من قبل العصابات لبث الخوف في نفوس السكان.

تقوم العصابات بتجنيد الأطفال قسراً واستخدام الحصول على الطعام والماء كشكل من أشكال السيطرة.

وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى تنحية خلافاتها جانباً من أجل المصلحة المشتركة لشعب هايتي والاتفاق على خريطة طريق تلزم جميع الأطراف بالعمل من أجل العودة إلى الحوكمة السليمة في الأجل الطويل. هذا هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار والسلامة للهايتيين على المدى الطويل. وترحب المملكة المتحدة بدعم المجتمع الدولي لتلك المحادثات، ولا سيما الجهود التي يبذلها فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى النشر السريع لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. ونشكر كينيا على قيادتها في النهوض بتلك المهمة. ونرحّب أيضاً بمشاركة الدول الأعضاء من الجماعة الكاريبية وخارجها في الجهد المتعدد الجنسيات لمساعدة شعب هايتي.

وقد رحبنا مؤخراً بالإجراء الذي اتخذه المجلس في كانون الأول/ديسمبر والذي وافق على جزاءات جديدة تستهدف المسؤولين عن العنف الإجرامي المسلح في هايتي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لتوسيع تلك القائمة على سبيل الاستعجال.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية اللذين يشاركان في جلسة اليوم، وكذلك بالممثلين الدائمين لكينيا وسانت لوسيا. ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما نعرب عن امتناننا للمديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" على تقييماتها.

لقد سمعنا مراراً وتكراراً عن الحالة الأمنية الكارثية في هايتي. وأصبح ذلك شعاراً حزيناً في هذه القاعة. بيد أن الإحصاءات تشير إلى أن الوضع في البلد ليس فظيعاً فحسب، بل يزداد سوءاً كل شهر. وعلى وجه التحديد، يشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/62) إلى أن عدد جرائم القتل المرتبطة بالعصابات تضاعف في عام 2023 مقارنة بعام 2022، بوجود 800 4 ضحية. كما ازدادت الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك عمليات الاختطاف والعنف الجنسي وتجنيد القصر، بشكل كبير.

وتقوم العصابات بتوسيع مناطق سيطرتها خارج أحيائها التقليدية في العاصمة وتحتل المزيد والمزيد من الأراضي في جميع أنحاء البلد. ولديها مئات الآلاف من الأسلحة الصغيرة التي لا تزال تتدفق بحرية إلى هايتي. وأصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي عدة تقارير عن مصادر التهريب وطرقه. ومن المخيب للآمال للغاية أن أكبر مصنّعي الأسلحة في المنطقة إما غير قادر على فعل أي شيء حيال إغراق هايتي بأسلحته أو غير راغب في ذلك.

ولدى الهايتيين قدرة محدودة على مكافحة الجريمة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، فقدت الشرطة الوطنية الهايتية 300 3 شرطياً، وكثيراً ما تكون الوحدات المتبقية غير مجهزة وغير مستعدة لمكافحة العصابات بالقوة.

وفي ذلك السياق، نعلّق آمالاً كبيرة على بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. وللأسف، بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على اتخاذ المجلس بسرعة القرار 2699 (2023)، لم يتلق بعد المعلومات التي طلبها بشأن المعايير الرئيسية للعملية، بما في ذلك القواعد التي تحكم استخدام القوة. ونحن مقتنعون بأن التدخل، الذي اتفق عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يتم في إطار محدد بوضوح وأن يخضع للمساءلة الكاملة أمام المجلس. ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع في الأعمال التحضيرية لنشر البعثة تحت قيادة كينيا التي نواصل دعم جهودها.

إن الحالة الحرجة فيما يتعلق بسيادة القانون في هايتي تثير سيلاً من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. غير أن الأزمة الرئيسية هي الأزمة السياسية، وما لم يتم

حلها، فإن أي قرارات نتخذها لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة. ومؤسسات الحكومة الوطنية غير قادرة على البقاء عملياً، ولم يكن للبلد منذ فترة طويلة هيئة حكومية واحدة منتخبة شرعياً. إن التحضيرات لبدء العملية الانتخابية تسير ببطء شديد، ولم يُنفذ الاتفاق بشأن توافق الآراء الوطني، الذي وُقِّع وسط ضجة كبيرة قبل أكثر من عام، وسبب ذلك هو أنه لم يتم التوصل إلى توافق سياسي حقيقي واسع في الآراء بشأن مستقبل البلد. وإزاء هذه الخلفية، فإن الوعود بأن عام 2024 سيكون عام إعادة بناء المؤسسات الحكومية في هايتي تبدو غير واقعية حتى الآن. وندعو جميع الأطراف إلى أن تضع جانبا المصالح الأنانية الضيقة التي تحول دون إيجاد أرضية مشتركة وإلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن إجراء الانتخابات وحكم البلد خلال فترته الانتقالية.

لا يزال الغموض يكتنف التحقيق في اغتيال جوفينيل موييز، رئيس هايتي السابق. وقد شهدنا بعض التقدم في العملية القضائية الوطنية. ونأمل أن يُعثر على مرتكبي تلك الجريمة، التي اقتُرفت بمشاركة رعايا أجانب، وتقديمهم إلى العدالة بموجب القانون الهايتي. والتدخل الخارجي في تلك العملية، كما هو الحال في السياسة الداخلية الهايتية عموما، أمر غير مقبول. لقد تعرض استقلال هايتي وسيادتها التي تحققت بشق الأنفس للخنق حرفيا، أولا على يد دولة استعمارية سابقة، ثم على يد دولة ترى نفسها القوة المهيمنة على النصف الغربي من الكرة الأرضية بأسره وتحاول الآن تحميل المجتمع الدولي تبعات هذه الأفعال. ولم تسفر التعويضات الجنائية التي أفادت المستعمرين والتدخلات والمناورات والمكائد السياسية العديدة جدا إلا عن معاناة شعب هايتي وانزلاق البلد إلى مستنقع العنف والخروج على القانون. ونأمل أن يتحلى أصدقاؤنا الهايتيون بالشجاعة والتصميم على إسدار الستار على ذلك الفصل المظلم من تاريخهم في أقرب وقت ممكن.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن التقدير للممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور على ملاحظاتها المتبصرة وأشكر المديرة العامة والي والسيدة حسن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب أيضا بالسيد جينيوس وزير خارجية هايتي والسيد ألفاريس جيل وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وكذلك بممثلة سانت لوسيا، التي ستتحدث باسم الجماعة الكاريبية، وبممثل كينيا.

وأود اليوم أن أذكر ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، نشعر بقلق بالغ إزاء تفاقم عنف العصابات وانتشار الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي. ويتسبب غياب العدالة وسيادة القانون في تفاقم الصعوبات المتعددة الأوجه هناك، بما في ذلك تدهور الحالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اليابان أن بعض الأطراف السياسية الفاعلة وجماعات المجتمع المدني قد أعربت عن تفاؤلها بأن نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات سيكون فرصة لتعزيز السلام والأمن. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها كينيا والبلدان المشاركة الأخرى لتخطيط هيكل مناسب للقيادة والعمليات للبعثة ولإجراء التدريب اللازم لكفالة تمكن أفرادها من العمل بطريقة منسقة جيدا مع الشرطة الوطنية الهايتية. وستساهم اليابان، من جانبها، بحوالي 14 مليون دولار كمساعدة لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، وهي مساهمة تشمل توفير معدات للشرطة الوطنية.

ثانيا، نكرر التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن تكون التحسينات الأمنية التي ستساعد البعثةُ الشرطةَ الوطنية في تحقيقها مستدامة. وفي نهاية المطاف، سيتعين على الهايتيين التمكن من إدارتها والحفاظ عليها بأنفسهم. ومن هذا المنطلق، قررت اليابان توفير المعدات لأعمال الشرطة المجتمعية التعليمية وتحسين مرفق التدريب التابع لأكاديمية الشرطة. وآمل أن تؤدي تلك المساهمات، إلى جانب المساعدة السخية من المساهمين الآخرين، إلى تحسين قدرة الشرطة الوطنية وقدرة نظامي الإصلاح والعدالة. كما أن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ككل – بما في ذلك لجنة بناء السلام، من خلال أدوارها في مد الجسور وعقد الاجتماعات والتحفيز داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها – يمكن أن يساعد في جعل أمن هايتي مستداما.

ثالثا وأخيرا، كما قالت السيدة سلفادور، ينبغي أن تمضي الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي بالتوازي مع الجهود الرامية إلى

كفالة الأمن المستدام. وبينما نرحب بالإرادة السياسية والمشاركة من جانب حكومة هايتي وأصحاب المصلحة السياسيين، سيكون من المشجع أكثر أن نسمع عن المزيد من الخطط والأطر الرامية إلى وضع نقاط مرجعية وجداول زمنية وهيكل مؤسسي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. وتشيد اليابان بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لتمكين جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات في هايتي من الانضمام إلى هذا المسعى. ومن المشجع أيضا أن نرى التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. ونرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية لتحقيق توافق سياسي أوسع في الآراء. وندعو أصحاب المصلحة في هايتي إلى مواصلة المناقشات وإظهار المزيد من التقدم بشأن مشروع الإطار.

وتظل اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، ملتزمة بدعم هايتي وشعبها في سعيهما إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أود أن أشكر السيدة ماريا إيسابيل سلفادور والسيدة غادة والي والسيدة تيرانا حسن على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أشكر وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية وممثلي كينيا وسانت لوسيا على حضورهم هنا هذا الصباح.

لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة في هايتي. وأحدث تقرير للأمين العام (S/2024/62) صادم. وهو يؤكد خطورة الأزمة، التي تتطلب استجابة عالمية.

أولا، على الصعيد الأمني، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية، والذي ينبغي أن يتم في أقرب وقت ممكن ووفقا لمعايير الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ساهمت فرنسا بمبلغ 3 ملايين يورو في الصندوق الاستئماني المخصص، وبمبلغ 000 850 يورو عن طريق المنظمة الدولية للفرنكوفونية لتدريب ضباط شرطة البعثة باللغة الفرنسية ولغة الكريول، بالإضافة إلى دعمنا المباشر للشرطة الهايتية. ومن شأن إنشاء مجلس الأمن لنظام جزاءات خاص بهايتي أن يساعد أيضا في كبح أعمال مَن يزعزعون استقرار البلد، وتأمل فرنسا أن تمتد تلك الجزاءات لتشمل جميع من يساهمون في تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما أولئك الذين يتعاونون مع العصابات أو المتورطين في الاتجار غير المشروع.

أما على الصعيد السياسي، فتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها الحكومة للتوصل إلى اتفاق سياسي يُمكّن من إجراء انتخابات حرة ومفتوحة ومن استعادة مؤسسات البلد. والحوار السياسي الشامل للجميع هو وحده الذي يمكن أن يوفر استجابة دائمة للتحديات التي تواجه هايتي. ونرحب بالدور الذي تؤديه الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تيسير ذلك الحوار السياسي بين الهايتيين. ويجب أن تراعي الاستجابة السياسية ضرورة حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، على الصعيد الإنساني، تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء تدهور الظروف المعيشية لسكان هايتي، ولهذا السبب قدمنا 13,5 مليون يورو كمساعدات إنسانية في عام 2023، بما في ذلك 11 مليون يورو كمساعدات غذائية.

وعلى جميع تلك الجبهات، أود أن أشيد بالدعم الذي قدمته جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك من المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة، وبعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبلدان المنطقة، التي لا تدخر جهدا على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة. وستواصل فرنسا دعمها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأتمنى لها كل

النجاح، لا سيما بالنظر إلى تعقد المسائل التي يتعين معالجتها خلال هذه الأوقات الصعبة في الشؤون العالمية. كما أتقدم بتحياتي إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لجميع أعضاء المجلس عن أطيب تمنياتنا وأملنا في أن تستجيب مداولات المجلس وقراراته طوال العام للتحديات العالمية. وأود بصفة خاصة أن أرحب بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، معالي السيد روبرتو ألفاريس غيل، الذي يؤكد وجوده هنا قلق حكومة بلده البالغ إزاء الحالة في هايتي. وأرحب أيضا بحضور ممثلي كينيا والجماعة الكاريبية والدول الأعضاء الأخرى المشاركة في هذه الجلسة. وأرحب بحضور ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة "هيومن رايتس ووتش". وأشيد بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، التي قدمت لنا استعراضا دقيقا للحالة في البلد وملاحظات هامة، نتفق معها.

لقد وصلنا الآن إلى مفترق طرق حاسم يبعث على الأمل بالنسبة لمستقبل شعب هايتي. وعلى مدى عامين تقريبا، ما فتئت أقف أمام المجلس بانتظام لأرسم صورة حزينة وقاتمة بشكل متزايد للحالة الأمنية والإنسانية في بلدي. لقد طفح الكيل بالشعب الهايتي. وآمل أن تكون هذه حقا آخر جلسة من هذا القبيل قبل نشر قوة متعددة الجنسيات لدعم قوات الأمن الهايتية. لقد عانى شعب هايتي بما فيه الكفاية من همجية العصابات المسلحة. إن التزام المجتمع الدولي بقضيتنا على مدار أكثر من عامين أمر جدير بكل تقدير.

ومع ذلك، فإن البحث الدؤوب عن مخرج من الأزمة والعودة إلى الحياة الطبيعية والسلام والهدوء لم يبلغ بعد الهدف المنشود، على الرغم من اتخاذ المجلس للقرار 2699 (2023) في خطوة تاريخية في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالنيابة عن حكومة هايتي وشعبها، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر المجلس وكينيا، التي وافقت على أخذ زمام المبادرة. وترحب حكومة بلدي باستعداد ذلك البلد لقيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. كما رحبت حكومة بلدي بعقد مؤتمر التخطيط المسبق، في نيروبي يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، بين وفود كينيا والولايات المتحدة وجامايكا وهايتي، والذي استهدف تعزيز الاتصالات وتنسيق الخطوات التالية للبعثة. وتشيد حكومة هايتي بالتزام الجماعة الكاريبية بالتخطيط للبعثة قبل نشرها. ويظل أعضاؤها شركاء رئيسيين، ودعمهم أمر حاسم لضمان نجاح البعثة.

ليس في نيتي اليوم أن أتحدث مرة أخرى عن الحالة الكارثية التي نشهدها في هايتي، ولا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى ومقاطعة أرتيبونيت. وأود فحسب أن يدرك المجلس أن كل يوم يمر من دون تقديم الدعم الذي ننتظره بفارغ الصبر هو يوم يعيش فيه الكثيرون في الجحيم الذي تسببت فيه العصابات. لقد اضطر عدد كبير جدا من الهايتيين لأن يختاروا، ضد إرادتهم في كثير من الأحيان، الانتقال إلى مكان آخر، تاركين وراءهم أحباءهم وكل ما ناضلوا من أجله لفترة طويلة. وإذا نشرنا، شأننا شأن غيرنا من الشعوب التي تعاني، إحصاءات يومية مستكملة عن الفظائع التي يعاني منها الهايتيون على أيدي المجرمين المسلحين، فإن أعضاء المجلس سيفهمون أنه لا يوجد فرق بين الهمجية التي نعيشها والأهوال التي تدمي القلب وفظائع الحروب والنزاعات المسلحة في أماكن أخرى من العالم. إن البشر جميعا يجب أن يشعروا بمعاناة أي إنسان. ويجب إظهار التضامن الذي أُبدي تجاه بعض الشعوب مع الجميع.

في الواقع، كيف يمكننا أن نفهم أن يُقتل أكثر من 000 5 شخص في البلد في عام 2023 وحده، أي أكثر من 10 أشخاص في اليوم؟ وتعني هذه الأرقام أنه في العام الماضي، قُتل شخص واحد كل ساعتين. ووفقا لتقديراتنا، أصيب 432 1 شخصا بجروح واختُطف 951 2 آخرون وقُتل 37 ضابط شرطة في أعمال عنف مرتبطة بالعصابات. وبالنسبة لبلد لا يزال جمع البيانات فيه يمثل تحديا، فإن الأرقام الفعلية أسوأ بكثير على الأرجح. وأدت هذه الحالة إلى النزوح الداخلي لأكثر من 000 200 شخص فروا من أحيائهم ومنازلهم التي غالبا ما يضرم المجرمون النار فيها. وأنا لا أتكلم هنا عن حالة على

الصعيد الوطني، بل عن حالة تتركز في حدود بضعة كيلومترات مربعة في محيط العاصمة وفي عدد قليل من المناطق. ويتضمن أحدث تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على سبيل المثال، معلومات عن أنشطة الجماعات الإجرامية في مقاطعة أرتيبونيت. ففي أيلول/سبتمبر 2023، كان أكثر من 45 في المائة من سكان المنطقة السفلى من مقاطعة أرتيبونيت يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي بداية هذا العام، 2024، كثفت العصابات المسلحة أنشطتها. وبما أنهم ربما يشعرون بالقلق إزاء الوصول الوشيك لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى هايتي، فإنهم يقاتلون من أجل زيادة نفوذهم في مناطق جغرافية جديدة. ولن نتطرق هنا إلى العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الأوضاع.

وعلى غرار سكان هايتي ككل، دقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ناقوس الخطر بدعوتها إلى النشر الفوري للبعثة. وأشدد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير وفقا للقرار 2700 (2023) الذي يطلب من الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير لكبح تدفق الأسلحة والذخائر التي لا تزال تملأ ترسانات العصابات وتسمم الحياة اليومية لشعب هايتي، إن لم يكن وقفها. وفي هذا السياق، ترحب حكومة هايتي بقرار الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز قدرتها على التحقيق مع المتورطين في الجريمة عبر الوطنية ضد هايتي ومحاكمتهم من خلال إنشاء وحدة تحقيقات جنائية عبر وطنية في هايتي.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي، الذي يولي له معالي رئيس الوزراء أرييل هنري أهمية خاصة، لم تتوصل الجهات السياسية صاحبة المصلحة بعد إلى الحد الأدنى من الاتفاق القائم على توافق الآراء اللازم لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ومن هذا المنطلق، أشيد بالعمل الذي اضطلع به حتى الآن فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية. وبالنيابة عن حكومة هايتي وشعبها، سأواصل طلب دعم المجتمع الدولي للحوار بين الهايتيين.

وبما أن نشر البعثة بات وشيكا، فإن حكومة هايتي تشكر المجتمع الدولي على ما أبداه حتى الآن من التزام وتضامن معها. وترحب بالتقدم الكبير المحرز منذ اتخاذ القرار 2699 (2023). ونظرا للطابع الملح للحالة، تأمل حكومة هايتي أن تُنشر البعثة بسرعة وفعالية. وفي هذا الصدد، تأمل أيضا في تنفيذ القرار 2700 (2023) وتجديد القرار 2653 (2022) وإنشاء نظام الجزاءات في هايتي، ولا سيما استكمال ونشر قائمة الأشخاص المستهدفين بالجزاءات في مرفقه، من أجل الإنفاذ الكامل لوثيقة المجلس تلك.

ختاما، لن تنهار هايتي، لأنها ليست وحدها. وهي ليست وحدها لأنها كانت جزءا من كل نضال من أجل الحرية في العالم. ولا تزال هايتي مستعدة لقبول أي دعم لأنها عرضت تضامنها مع الآخرين عندما كانوا أيضا في حاجة إليه. ونحن ممتنون لأيادي الصداقة التي مدها إلينا أولئك الذين يهتمون بمشاكلنا الداخلية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريس جيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أتمنى للجميع سنة مثمرة في 2024 كجزء من إسهام مجلس الأمن الذي لا يمكن إنكاره في إيجاد حلول للنزاعات الملحة التي تؤثر على عالمنا. ونعرب عن تقديرنا للأعضاء الجدد في المجلس، الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون وغيانا، ونتمنى لهم كل النجاح. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على الدور الهام الذي تضطلع به غيانا في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. ويمكن للسفيرة رودريغز – بيركيت أن تعول على تعاون الجمهورية الدومينيكية الكامل.

نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، المؤرخ 15 يناير (S/2024/62). ويبين التقرير التقدم النسبي، وإن كان غير كاف، للشرطة الوطنية الهايتية التي كثفت جهودها من أجل مكافحة العصابات الإجرامية وحسنت تنسيق أنشطتها في سياق شديد التعقيد. وهذا التقدم مشجع ولكنه غير كاف نظرا

إلى التوقعات التي حُددت ولم تتحقق بالكامل والزيادة في إحصاءات الجريمة والعنف.

للمرة التاسعة في أقل من أربع سنوات، أجد نفسي أخاطب المجلس لأعرب، من جديد، عن قلق الحكومة الدومينيكية إزاء الأزمة المستمرة والحادة التي تعاني منها هايتي. فالعنف وعدم الاستقرار السياسي في جارتنا يخلفان أثرا مدمرا على السكان المدنيين وعلى الديمقراطية في هايتي وعلى الأمن في المنطقة. وقد كان القرار 2699 (2023) الذي اتخذه المجلس بالإجماع قبل أربعة أشهر تقريبا، والذي يأذن بإنشاء بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات في هايتي ونشرها، بصيص أمل في ظل المشهد الحرج في البلد. ومما يؤسف له، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في ظل الرعب اليومي الذي تسببه العصابات، أن البعثة لم تُنشر بعد. وفي غضون ذلك، تقف هايتي على حافة الهاوية، بينما يتيح كل يوم من التقاعس عن العمل فرصة جديدة للمنظمات الإجرامية لزيادة قوتها وتوسيع نطاق سيطرتها. ولهذا التأخير غير المبرر عواقب وخيمة.

ويجب أن ننوه باستعداد كينيا المثير للإعجاب لقيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، وكذلك باستعداد بلدان الجماعة الكاريبية التي أكدت مشاركتها في البعثة، وأن نعرب عن امتناننا لذلك. كما نود أن نعيد تأكيد التزامنا بالتعاون، قدر استطاعتنا، من أجل إيجاد حل، كما دأبنا على فعله منذ بداية النزاع في هايتي. ويتحتم على جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تتصرف بمسؤولية وحزم لتزويد البعثة بالأدوات اللازمة، بما في ذلك الدعم المالي، التي تحتاج إليها من أجل أداء المهام الموكلة إليها. ومع ذلك، يجب أن نكون واضحين جدا بشأن أمر واحد. سيتوقف نجاح البعثة في المقام الأول على مشاركة حكومة هايتي وشعبها، ولا سيما النخبة الهايتية، بشكل نشط واستباقي وفعال وبناء ومنسجم.

من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى التأخير المقلق في نشر البعثة، لا يزال هناك بعض التردد في تنفيذ القرار 2653 (2022)، لا سيما فيما يتعلق بالتعجيل بإدراج الأفراد والمنظمات، الممولين للعصابات الإجرامية التي نعلم أنها تؤدي دورا رئيسيا في عدم الاستقرار السائد في البلد، في قائمة الجزاءات. ويجب ألا نسمح لمرتكبي هذه الأعمال الوحشية بأن يواصلوا فرض سطوتهم كما يحلو لهم مع الإفلات من العقاب. وينبغي للجنة الجزاءات أن تتصرف بشكل عاجل ومسؤول في هذا المجال.

وفقا لتقرير الأمين العام، أُحرز بعض التقدم في تحقيق الاستقرار في هايتي، حيث تستفيد الحكومة الآن من قاعدة سياسية أوسع نطاقا ومن الرغبة الواضحة لدى بعض قطاعات المعارضة في التعاون من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية لتوسيع مجال الحوار السياسي بين القوى الأساسية في هايتي. ويمكن للبعثة أيضا أن تساعد في تحسين الظروف حتى تتمكن تلك القوى من التوصل إلى اتفاقات أطول أمدا، تستجيب للتطلعات العادلة لشعب هايتي والمجتمع الدولي.

ومما يزيد من تفاقم الأزمة في هايتي عنصر شديد الانفجار، هو الاتجار غير المشروع بالأسلحة التي تتدفق باستمرار إلى البلد. ويجب أن نضاعف جهودنا للحد من ذلك، على النحو المنصوص عليه في القرار 2692 (2023). وما فتئت الجمهورية الدومينيكية تتعاون بشتى الطرق باتخاذ خطوات مسؤولة لمنع الاتجار بالأسلحة والذخائر وجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة الأخرى، على الرغم من القدرة المحدودة على العمل لدى محاورنا الهايتي، وهي أمر ضروري لفعالية أي جهد في هذا المجال. ومع ذلك، حاولت بعض القطاعات غير المطلعة على الحقائق أن تصنفنا كبلد عبور لهذا النوع من التهريب، وهو اتهام ننفيه قطعيا. وهذا أمر غير منطقي ويقودنا إلى الاعتقاد بأنه لا تزال هناك قطاعات، بعيدة كل البعد عن العمل على دعم إيجاد حل يحظى بتأييد المجتمع الدولي وجعل ذلك أمرا ممكنا، تسعى إلى تحريف الواقع من أجل تأخير الإجراءات التي طال انتظارها.

إن الجمهورية الدومينيكية لا تصنع أسلحة. ولدينا تشريعات صارمة تُطبق تطبيقا صارما بشأن استخدام الأسلحة وحيازتها. ومعدل القتل في بلدنا من أدنى المعدلات في المنطقة. ولدينا موانئ ومطارات تُستخدم بشكل متكرر لنقل الشاحنات والبضائع إلى هايتي أو إعادتها منها – وهو عبء ثقيل على سلطات الموانئ والشحن

في بلدنا نتعامل معه بمسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرنا ما بين 8 000 و 10 000 جندي على طول الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية التي يبلغ طولها 391 كيلومترا. وهذه تكلفة باهظة بالنسبة للميزانية الدومينيكية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دعمنا الطلب الذي قدمته حكومة هايتي إلى لجنة البلدان الأمريكية للموانئ للمساعدة في حفظ أمن موانئ هايتي. وعند الاقتضاء، نيسر الحصول على الوقود لكفالة استمرار بعض العمليات الأساسية في البلد المجاور لنا. كما تلقينا طلبات لتوفير الدعم الأمني عند نقل موظفين دبلوماسيين من بلدان أخرى ومن منظمات دولية يعملون في هايتي، واستجبنا لها.

وفيما يتعلق بنقطة أخرى، وبعيدا عن النتائج التي يتطلع إليها الهايتيون منذ زمن طويل، تفضي الحالة إلى بروز جهات سياسية فاعلة جديدة تصور نفسها على أنها المسيح المخلص بينما تقوم بأعمال انتهازية مزعزعة للاستقرار لا تقل ضررا عن أعمال العصابات. وقد ذهبت تلك القطاعات إلى حد الدعوة إلى التمرد والعصيان المدني، مما زاد من تفاقم الأزمة الهايتية ببعدها السياسي. ونرفض بشدة تلك التأثيرات البالغة الضرر على الديمقراطية في هايتي.

ولن تكل الجمهورية الدومينيكية أبدا من الدعوة إلى تحقيق الاستقرار في هايتي. فحالة التفسخ الاجتماعي التي تعاني منها هايتي تضر بشدة بالعلاقات الثنائية على جميع المستويات، مما يزيد من العبء الواقع على كاهل حكومة بلدنا لكفالة الأمن القومي. ولذلك، اضطررنا إلى اتخاذ تدابير صارمة لأغراض وقائية. وسنواصل العمل بلا كلل لمساعدة هايتي في الخروج من تلك الحالة المزرية التي تواجهها، مسترشدين بسياسة حسن الجوار التي ننتهجها. ويشكّل كفالة التطور الديمقراطي في هايتي عنصرا حيويا لكفالة قدرة الجمهورية الدومينيكية على مواصلة إحراز تقدم على نحو مستمر ومستدام.

تحل في الأيام المقبلة ذكرى سنوية هامة تتعلق بإرساء الديمقراطية في هايتي، وذلك في يوم 7 شباط/فبراير الذي شهد الانتقال من الدكتاتورية إلى الوعد بتحقيق الديمقراطية في هايتي. ونأمل أن تعود الشرعية الديمقراطية التي وُلدت في ذلك التاريخ، والتي حظيت بإشادة كبيرة، إلى هايتي عاجلا وليس آجلا. ويقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية إنهاء الحالة الكارثية في هايتي، التي لا تزال تعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر. وإذا لم تُنشر الوحدات في أقرب وقت ممكن، سيتعين علينا أن نستمر في أسفنا على عدم تحقيق النتائج الإيجابية التي يتطلع إليها شعب هايتي. ولا يمكن لهذه الأزمة أن تنتظر أكثر من ذلك. فلنتحرك الآن، ودون تردد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت لوسيا.

السيدة رمبالي (سانت لوسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

ونرحب بحضور وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية. ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية والي والمديرة التنفيذية حسن على إحاطاتهن، كما نعرب عن امتناننا لما تبدينه من التزام تجاه هايتي وشعبها.

يبرز تقرير الأمين العام (S/2024/62) أن الشبكة المسمومة من التحديات التي تحاصر هايتي تتطلب تعاونا مستمرا. وفي هذا الصدد، ستركز مداخلة الجماعة الكاريبية على ثلاث ركائز مترابطة تتطلب استثمارات كبيرة، وهي الأمن والمؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باتساع نفوذ العصابات مما يزيد من الضغط الذي ترزح تحته الشرطة الوطنية الهايتية التي تتقلص أعدادها تدريجيا. وعلى الرغم من ذلك، نشيد بالشرطة الوطنية لاضطلاعها بعمليات لمكافحة العصابات بغية التصدي لتلك المشكلة ونقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنسيق الدعم الدولي المقدم للشرطة.

وبينما انضمت الجماعة الكاريبية إلى الأغلبية الساحقة من الدول في الترحيب باتخاذ القرار 2699 (2023)، الذي أذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، فإننا نشدد على أن

التأخير في نشرها يهدد بتقليل فرص استعادة الأمن. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على دعم الأعمال التحضيرية لنشر البعثة.

وفي هذا السياق، نؤكد الارتباط بين الحالة الأمنية والحالة السياسية ونسلم بالمأزق الذي تجد هايتي نفسها فيه. فالافتقار إلى إطار سياسي قوي يهيئ أرضا خصبة لنمو نشاط العصابات، في حين يقوض انعدام الأمن في البلد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم سياسي. ولا بد من معالجة الحالتين الأمنية والسياسية بطريقة ترادفية وبنفس القدر من القوة. ويشكّل إرساء مؤسسات قوية، بما في ذلك النظم القضائية والإصلاحية، شرطا مسبقا لكفالة فعالية وكفاءة أداء أي دولة. ولذلك، فإن التعاون المستمر مع كل من الحكومة والمجتمع المدني هو السبيل الوحيد لبناء المؤسسات التي من شأنها أن تمكّن الديمقراطية من ترسيخ جذورها.

وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية إلى هايتي، تمكنت الجهات صاحبة المصلحة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة جوانب من مشروع الإطار المقترح. ومع ذلك، يجب على الجهات صاحبة المصلحة أن تواصل إبداء تعاونها، بما في ذلك من خلال مواصلة المناقشات غير الرسمية، لتظهر استعدادها لبدء المرحلة النهائية من المفاوضات. والحل الدائم الوحيد هو الذي تتصوره هايتي وينبثق عنها.

فيما يتعلق بالتنمية، تؤكد الجماعة الكاريبية تردي الحالتين الإنسانية والاقتصادية. ويواجه أكثر من 40 في المائة من السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد، والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية سوى بنسبة مخيبة للآمال لا تتجاوز 33 في المائة حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. ولا يمكن تحقيق السلام بين أشخاص يعانون من الجوع. ولذلك، نناشد الجهات المانحة – التقليدية وغير التقليدية – أن تزيد تمويلها لخطة الاستجابة الإنسانية زيادة كبيرة، كما نؤكد ضرورة الاستثمار في الزراعة وتوفير المساعدة الطارئة لكسب العيش لتعزيز قدرة الفئات الأشد ضعفا على الصمود. وعلى هذا الصعيد، نؤكد أيضا الحاجة إلى خطة طويلة الأجل لإعادة هيكلة الاقتصاد من شأنها أن تمنح الهايتيين قوة شرائية أكبر وتعزز الزراعة وإنتاج الغذاء وتمكن رواد الأعمال وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وتتيح لهايتي أن تقلل اعتمادها على المعونة الخارجية. ومن ثم، ينبغي تقديم الدعم للمصارف المركزية في تنسيق الجهود الهادفة إلى تعزيز قوة الغورد.

ختاما، لقد عانت هايتي من عدم الاستقرار ومن كوارث طبيعية مدمرة ومن تدخلات أجنبية متعددة خلال القرون التي أعقبت استقلالها. ومع ذلك، لم يفقد الهايتيون أملهم في مستقبل ينعمون فيه بالسلام والازدهار. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل الجماعة الكاريبية بذل مساعيها الحميدة، بما في ذلك في سياق فريق الشخصيات البارزة، لدعم التوصل إلى حل يقوده الهايتيون ويملكون زمامه ويركز عليهم، بما يكفل ترجمة طموحات الشعب إلى تحقيق السلام إلى حقيقة واقعة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالملاحظات التي أدلى بها معالي السيد جان فيكتور جينيوس ومعالي السيد روبرتو ألفاريس غيل وسعادة السفيرة مينيسا رمبالي، التي تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، وبما أظهروه من روح قيادية. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيسابيل سلفادور على تفانيها وعلى عرض تقييماتها، كما أشكر مقدمتي الإحاطتين الأخريين على أفكارهما الثاقبة وما تبذلانه من جهود لصالح هايتي.

والأهم من ذلك أن أشيد بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي وشعبها للتصدي للتحديات التي تواجههما. وفيما يتعلق بالمبادرات السياسية للجماعة الكاريبية، ننوه مع الامتنان بفريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة وتيسيره للمفاوضات بين الجهات الهايتية صاحبة المصلحة.

وتعرب كينيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة يهتم بشدة بحماية السلام والأمن الدوليين، عن شكرها لمجلس الأمن على اتخاذه القرار 2699 (2023)، الذي يأذن بنشر بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات في هايتي. فقد استجاب أعضاء المجلس للنداءات التي وجهها الهايتيون والجماعة الكاريبية والأمين العام من أجل التدخل العاجل وأكدوا بذلك دعمهم لرغبة هايتي العميقة في أن تنعم بالسلام.

وتتمثل ولاية البعثة في التعاون بشكل وثيق مع الشرطة الوطنية الهايتية في إعادة إرساء الأمن، لا سيما في مجال مكافحة العصابات. وفي الوقت الذي تواجه فيه عمليات حفظ السلام التقليدية تحديات ملحوظة وخطيرة، تسترشد البعثة بنظرة ثاقبة حاسمة، وهي أنه ينبغي بذل قصارى جهدنا من أجل الانتشار بما يتماشى مع المبادرات التي يقودها شعب وحكومة البلد الذي يحتاج إلى الدعم.

ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرات الدولة وتوسيع نطاقها بطريقة تنهض بالعقد الاجتماعي وتتجنب المهام التي تكاد تحل محل دور الدولة. وفي ذلك الصدد، تمثل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات ابتكارا من جانب مجلس الأمن وينبغي تبنيها كمركز تنسيق للدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن المجتمع المدني الهايتي والدولي وجميع الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة.

وقد اضطلعت كينيا بدورها وستواصل القيام بذلك. فقد استجبنا للنداءات العاجلة لشعب هايتي، تمشيا مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وتأكيده على تعزيز الروابط مع شتات القارة. وتسلم هذه الاستجابة بأنه على الرغم من أن هايتي قد تواجه حاليا حالات طوارئ عاجلة، فإن تاريخها البطولي يقف شاهدا على شعب مهد حبه الشديد للحرية الطريق لاستقلال وسيادة البلايين في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الكينيون.

ونحن فخورون بأننا عرضنا تولي قيادة البعثة وما زلنا ملتزمين بنجاح نشرها وتنفيذ ولايتها. وقد أحرزت كينيا تقدما كبيرا في المرحلة التحضيرية. ونعرب عن امتناننا للدول الأعضاء الأخرى التي انضمت إلى البعثة بإسهامها بالأفراد والمعدات والأموال. وعقب اتخاذ القرار 2699 (2023) في تشرين الأول/أكتوبر، بدأت كينيا على الفور العمليات الإدارية والقانونية المنصوص عليها دستوريا للإذن بنشر وحدات شرطة مشكلة. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء على نشر القوات وصدقا عليهما. وفي وقت لاحق، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على نشر 1 000 فرد من أفراد دائرة الشرطة الوطنية. وننتظر حاليا حكم المحكمة العليا، المقرر صدوره غدا الجمعة، 26 كانون الثاني/يناير، ردا على دعوى قضائية رفعها مواطن عادي يطعن في دستورية نشر الشرطة الكينية في هايتي.

ومن دون المساس بنتيجة القضية التي أمام المحكمة، أحرزت حكومة كينيا تقدما كبيرا في الإعداد لنشر البعثة، بما في ذلك ما يلي:

أولا، اضطلعنا ببعثات تقييم إلى هايتي، بينما كنا نشارك مع قيادتها وأصحاب المصلحة والشركاء الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، انخرطنا مع الجهات الفاعلة الحاسمة على الأرض في هايتي. وقد أتاحت لنا تلك الارتباطات فهما للسياق والمسائل التي ستشكل البعثة وتؤثر فيها.

وانخرطنا مع السلطات الهايتية وأعضاء الجماعة الكاريبية وشركاء آخرين في الأنشطة التحضيرية ذات الصلة. وأعددنا الوثائق الأساسية التي ستوجه عمليات البعثة، وهي مفهوم العمليات واتفاق مركز القوات واتفاق استخدام القوة ومدونة قواعد السلوك والانضباط ومنهج التدريب وهيكل البعثة. وكذلك نشارك في اختيار وفحص وتدريب الأفراد الذين سيكونون جزءا من الوحدة الكينية.

ويجري حاليا وضع آليات لتقييم المخاطر والإشراف، بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لضمان توافق البعثة مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

وقد عقد في كانون الأول/ديسمبر اجتماع للتخطيط المسبق، ضم القيادة الأمنية لهايتي، لمناقشة معايير البعثة. ونحن نستعد الآن لمؤتمر التخطيط مع البلدان الأخرى المساهمة بأفراد شرطة، المقرر عقده في منتصف شباط/فبراير.

وستحتاج بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى موارد مكرسة لتحقيق أثر مستدام. ونشيد، في ذلك السياق، بالأمين العام على ما أحرز من تقدم في إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم البعثة. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تلتزم على وجه الاستعجال بالبعثة وأن

تدعمها بمعالجة الفجوة الكبيرة في الموارد. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المساهمات بالأموال والمعدات والدعم اللوجستي. إن تأمين أوسع قاعدة دعم ممكنة أمر أساسي لجعل البعثة متعددة الجنسيات حقا، كما يتطلب المجلس أن تكون كذلك.

ونعمل حاليا مع الشركاء على الإعداد لمؤتمر مائدة مستديرة لإعلان التبرعات، يهدف إلى حشد الموارد اللازمة للبعثة. ونأمل أن تمكن هذه المبادرة من نشر القوات من دون تأخير.

ويتعين على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى ذات القدرة، أن تحشد قواها دعما لهايتي. ذلك هو الجزء الثاني والحاسم من الابتكار المطلوب. ولئن كانت البعثة تدخلا هاما، فإن نجاح هايتي لن يتحقق إلا بضخ دعم متعدد الجوانب والقطاعات. ويجب تنسيق ذلك الدعم ومواءمته مع الاحتياجات في الميدان، فضلا عن قدرات وجهود حكومة هايتي وشعبها. ومن المؤكد أن الأمن شاغل ملح، ولكنه واحد فقط من العديد من التحديات الرئيسية المترابطة التي يتعين التصدي لها من خلال التسلسل المنسق.

وتمتلك الأمم المتحدة المعرفة والخبرة. فعلى سبيل المثال، لا بد من الاستفادة من عملها لتحقيق الاستقرار المتسق مع التنمية في بلدان متعددة والدروس التي تعلمتها من عمليات نشر قوات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية، التي تقوم بها وكالات متعددة، من أجل هايتي. ويجب أن يتوفر لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري الموظفون والموارد والتنسيق للقيام بدورهما. ومن دعم سبل كسب الرزق والاستجابة لضحايا العنف، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي والجنساني، إلى دعم وتوسيع نطاق إصلاحات الحكومة العاجلة في مجال العدالة الجنائية، نحتاج إلى بذل جهود مكرسة للعمل معا الآن. ونقدر بصفة خاصة، في ذلك الصدد، الاهتمام المستمر الذي تحظى به الحلول من أجل شعب هايتي وبه من الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويسرنا أن نلاحظ أثر الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لكبح انتشار الأسلحة في هايتي. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم تنفيذ نظام الجزاءات، لا سيما في ضمان عدم وقوع الأسلحة في أيدي العصابات أو من يرعونها ومؤيدوها. كما نشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدته للسلطات الهايتية في هذا المجال وغيره من المجالات التي تدخل في نطاق ولايته.

وفي الختام، وتوخيا للوضوح، أود أن أكرر بإيجاز الإجراءات التي يلزم اتخاذها على وجه الاستعجال وبطريقة منسقة ومتسلسلة بوضوح لكي تنجح البعثة بالنيابة عن هايتي: أولا، تقديم دعم قوي متعدد الجنسيات للبعثة، مع كفالة الموارد الكافية من حيث الأموال والمعدات واللوجستيات؛ ثانيا، تصميم قادة هايتي وأصحاب المصلحة السياسيين على استخدام الوقت قبل النشر وبعده لتوحيد ودفع عملية سياسية تهدف إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة في فترة معقولة – وفيما يتعلق بذلك، يكتسي استمرار ملكية إقليمية حاسمة، كما يتضح من الجهود المستمرة وجهود الجماعة الكاريبية، أهمية بالغة – وثالثا، بذل جهد منسق متعدد الجوانب فيما بين الحكومة والعمليات الأمنية ووكالات الأمم المتحدة لدعم سبل كسب الرزق وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في أكثر المناطق افتقارا إلى الأمن – وفي الأجل المتوسط، ينبغي بذل جهود لإدراج الاحتياجات المحددة لهايتي في الإصلاح المالي الدولي؛ رابعا، دبلوماسية عامة قوية واتصالات لإشراك المجتمع المدني الهايتي ومجتمع الأعمال وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين لبناء الثقة؛ خامسا، وقف تدفق الأسلحة، والحد من تهريب المخدرات والاتجار بها، وقطع الدعم المالي عن العصابات الإجرامية والجهات الراعية لها في هايتي؛ سادسا، دعم قدرات الدولة في تقديم الخدمات الأساسية إلى الهايتيين الأكثر ضعفا كمفتاح لبناء الثقة وتعزيز العقد الاجتماعي؛ سابعا، مواصلة تعزيز نظام العدالة الجنائية؛ وثامنا، التعامل مع المفسدين، داخل هايتي وخارجها على حد سواء.

وسنكون مقصرين إذا اختتمنا بياننا من دون التشديد على الطابع الملح لهذه المسألة وحتمية اتخاذ إجراء. فقد انقضت ثلاثة أشهر منذ اتخاذ القرار 2699 (2023). ونحث الدول الأعضاء على التعامل مع هذه المسألة بالسرعة التي تتطلبها.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.